



اللقاء الوطني السادس للحوار الفكري التعليم... الواقع وسبل التطوير

(اللقاءات الحوارية بالمناطق)

منطقة عسير

(التعليم العالي)

الأربعاء ٢٠/٨/١٤٢٧هـ - الموافق ١٣/٩/٢٠٠٦م

رصد اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاح اللقاء

تم افتتاح اللقاء في الثامنة والنصف صباح يوم الأربعاء ٢٠/٨/١٤٢٧هـ الموافق ٢٠٠٦/٩/١٣م بمنطقة عسير بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلا ذلك كلمة معالي الشيخ الدكتور/ راشد الراجح الشريف نائب رئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الفكري، تضمنت الترحيب بالمشاركين والمشاركات، وأهداف المركز، ورسالته والبرامج التي تم إنجازها، مثنياً دور خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز — حفظه الله — وسمو ولي عهده الأمين في دعم الحوار الوطني للخروج برؤى وتصورات وتوصيات يتم بلورتها وصياغتها لما فيه خدمة المواطنين في المملكة العربية السعودية.

بعد ذلك استعرض معاليه مسيرة لقاءات الحوار الوطني بدءاً من اللقاء الأول الذي انعقد في الرياض عن الوحدة الوطنية، ثم كان اللقاء الثاني في مكة المكرمة عن الغلو والتطرف بمشاركة الرجال والنساء. ثم اللقاء الثالث عن المرأة الذي عقد في المدينة المنورة، وقد اتخذ الحوار أسلوباً جديداً منذ اللقاء الرابع عن الشباب الذي عقد في المنطقة الشرقية حيث تمت إقامة (٢٦) ورشة عمل في جميع مناطق المملكة، تلا ذلك اللقاء الوطني الخامس عن العلاقة مع الآخر، وقد أعقب كل لقاء تشرف المشاركون والمشاركات بالتقاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله، وعرض ما تم في كل لقاء.

وفي ختام كلمته أشار معاليه إلى آداب الحوار وبرنامج المركز في اللقاء الوطني السادس مستعرضاً أهداف اللقاء الوطني السادس التي تنطلق من دراسة الواقع التعليمي وسبل تطويره من خلال أربعة محاور.

مؤكداً معاليه أهمية الموضوعية والطرح الهادف البناء، لتتم الاستفادة من حوارات المناطق في صياغة أهداف اللقاء الرئيس ومحاوره في منطقة الجوف.

واختتم معاليه كلمته بالشكر لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل أمير منطقة عسير وسمو نائبه صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد بن عبدالعزيز للتسهيلات التي وجدها المركز في سبيل إقامة هذا اللقاء في منطقة عسير، كما قدم شكره لصاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل لتقدير جهود المركز في خدمة الوطن من خلال منحه جائزة المفتاحة للعام ١٤٢٧هـ لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، كما قدم شكره لما وجده من ترحيب الأهالي رجالاً ونساءً وشكر جميع المشاركين والمشاركات.

تلا ذلك عرض فيلم توثيقي عن مسيرة الحوار وإنجازات مركز الملك

عبدالعزيز للحوار الوطني.

ثم تحدث عضو اللجنة التحضيرية بالمركز عن محاور اللقاء والآلية التي سيتم المضي عليها في هذا اللقاء.

ومن أبرز المداخلات والتوصيات:

- تكليف المبتعث بعد تخرجه بعمل إداري مما يحرم الاستفادة من تخصصه.
- عضو هيئة التدريس بدل توجيهه لخدمة مجتمعه يوجه إلى أعمال مثل ساعات الملاحظة.
- استلاب نفسي لعضو هيئة التدريس من خلال المزايا التي ينالها البعض دون الآخر مثل: المكاتب.
- استلاب طاقات الطلاب يغني بعضها عن بعض ومواد تربوية يغني بعضها عن بعض.
- ارتفاع معدلات السمنة بين النساء مما يحتم إدخال مادة التربية الرياضية في التعليم العام والجامعي.
- بيئة التعليم الجامعي غير جاذبة لأعضاء هيئة التدريس وللمبتعثين.
- حل المشكلات الفنية للجامعات بتزويدها بالتجهيزات والمعامل وعدم تكرار البحوث العلمية.

- عدم توفر أعضاء هيئة التدريس في الموضوع الذي يجري فيه بحث علمي.
- البنية التحتية للتعليم الجامعي لم تجهز بالقدر الكافي، ونتطلع إلى استغلال الطفرة القائمة في تأسيس بنية للمستقبل.
- الشراكة بين الجامعة والصناعة في البحوث وتمويلها والاستفادة من بحوث الدراسات العليا.
- الجامعات السعودية لا تمنح فرصة للدراسة للطلاب الأجانب.
- الشراكة بين التدريب والتوظيف وحلها في الشراكة بين الجامعة والصناعة.
- الفصل بين الواقع وسبل التطوير فالواقع حل مشكلات لها أساليب تختلف عن سبل التطوير وآلياته.
- من المعوقات عدم الاستغلال المالي والإداري لكل جامعة.
- سلب صلاحيات الجامعة المركزية التي تعاني منها.
- التقدير المالي الشديد على الرواتب والبحوث.
- لدينا تخوف من الجامعات الأجنبية وقدمها إلينا بينما نحن نرسل إليها أبناءنا.
- صندوق الاستثمارات العامة مطالب باتخاذ خطوة مع القطاع الخاص في الإسهام في التعليم الجامعي.
- افتتاح الجامعات مبني على ضغط من المجتمع وحاجته وليس على خطط مدروسة ولذلك لابد من إعداد الخطط اللازمة التي تراعي البعد السكاني وحاجات المجتمع.
- ترسيخ القيم لدى الأستاذ والطالب في الجامعة، وإعادة النظر في تقويم المدرس، وعدم الاعتماد على البحوث فربما هناك معيد أفضل من أستاذ دكتور.
- هيمنة وزارة التعليم العالي على الجامعات فلا يستطيع قسم تغيير مفردة إلا بموافقة الوزارة.

- الميزانيات ضئيلة جداً لا تفي بأبسط المتطلبات حتى إن كثيراً من المباني مستأجرة.
- عضو هيئة التدريس مهضومة حقوقه؛ مما أدى إلى تسريحهم من الجامعات.
- نحتاج إلى دراسة الواقع بشكل تحليلي والاتجاه إلى حل المشكلات عبر التعاون، والاستفادة من تجارب الآخرين.
- عدم وجود ورش عمل لتدريب الطلاب والطالبات وإكسابهم مهارات تتصل بميدان دراستهم.
- التعليم لا يخدم حاجات المجتمع وسوق العمل.
- العناية بعضو التدريس ومنحه المزايا (السكن — الراتب — حضور المؤتمرات — المجالس العلمية).
- نشر التعليم الإلكتروني وإشاعته في الجامعات.
- القبول الجامعي وربطه بالدرجات، ولا بد من إيجاد دورات تعين الطلاب على الدخول في الجامعات.
- المبتعثون حينما يعودون هل يستوعبهم سوق الوظيفة الحكومية أو الأهلية؟
- أهمية البحوث المكلف بها الطلاب في المرحلة الجامعية، ومكافأة المتميزين من الطلاب الباحثين.
- حل الضعف الحالي بالنظرة الكلية لجميع عناصر العملية التعليمية.
- ضعف الطلاب في اللغة العربية قراءة وكتابة لذا يجب الاهتمام بالتأسيس البناء للطلاب في المرحلة الابتدائية.
- هناك تغير في كثير من الأمور بسبب تغير المسؤول.
- إعداد الإستراتيجية الفاعلة لإعداد الخطط السليمة لنجاح التعليم، مع مراعاة ما يحتاجه سوق العمل.
- النظر في الشهادات العليا من الجامعات غير المعترف بها من وزارة التعليم العالي.
- هناك معاناة في قبول الطلاب والطالبات في الدراسات العليا في جامعات المملكة.

- إعادة النظر في السياسة التعليمية بخصوص التخصصات النظرية التي وصلت نسبتها ٧٠% تقريباً.
- عدم وجود مراكز متخصصة لبراعة الاختراع.
- الحاجة إلى دعم مراكز البحث العلمي.
- بناء بيئة علمية محفزة في الجامعات.
- إبعاد النمطية التقليدية لعضو هيئة التدريس.
- تفعيل العلاقة البناءة بين عضو هيئة التدريس والطلاب.
- النظر في حقوق عضو هيئة التدريس المادية والمهنية.
- هناك حواجز بين عضو هيئة التدريس والطلاب.
- التأكيد على أهمية التقويم لعضو هيئة التدريس وكذلك تدريبه على المهارات الحديثة.
- أهمية التبادل بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
- تخصيص يوم يتفرغ له عضو هيئة التدريس لكتابة البحوث العلمية.
- تفعيل الثقافة في المجتمع لبيان أهمية التعليم العالي.
- عدم ترشيد الإنفاق على التعليم.
- الاهتمام بالمظاهر والشكليات.
- عدم تفعيل المبادرات البناءة مثل: رعاية الموهوبين.
- فقدان التعليم بصفته قيمة دينية وحياتية.
- عدم الاستشراف المستقبلي للتعليم، والاستفادة من خبرات الدول الناجحة.
- أهمية وجود كلية للزراعة خاصة بالطالبات وبخاصة في منطقة عسير.
- تفعيل التعليم العالي للمسجونين.
- عدم استقبال ديوان الخدمة المدنية لبعض التخصصات أدّى إلى عزوف كثير من المواهب في هذه التخصصات.
- إعاقة الحضارة وبعض مظاهرها لتحصيل الطالب الجامعي.
- إعادة الإسكان الجامعي للطلاب.
- محاولة رصد المعالم الرئيسية للسيطرة على الواقع التعليمي.

- غياب مشروع وطني تقام عليه الأسس التعليمية.
- ندرة الجهود المبذولة في النواحي النظرية الفاعلة.
- المناخ الذي يعمل فيه عضو هيئة التدريس يحتاج إلى دعم مادي، وتحسين الكادر الخاص بهم.
- سوء المباني الجامعية، وعدم ملاءمتها للبيئة العلمية المناسبة.
- عدم وجود تخصصات لمتطلبات العصر خاصة بالطالبات.
- أهمية دور المؤسسات الشرعية في تأهيل الداعيات والمفتيات المتخصصات.
- أهمية تفعيل الإعلام في توعية المجتمع بالاهتمام بالناشئة.
- هناك غياب للربط بين التعليم العام والتعليم الجامعي، وما يتضمن كل منها من تطوير وتحديث.
- يلحظ بقاء كثير من الطلاب على مقاعد الدراسة بمدة تزيد على المدة النظامية، وهذا يكلف الدولة.
- غياب معيار الجودة في العملية التعليمية.
- عدم الاهتمام بالموهوبات حينما يصلن إلى المرحلة الجامعية.
- مخرجات التعليم لا توافق الآمال والطموحات.
- الاعتماد على التدريس النظري دون الاستفادة من التقنية المفيدة.
- ضرورة وجود برامج تأهيلية لمدرسي اللغة الإنجليزية.
- العمل على ترسيخ المبادئ الإسلامية في التربية والتعليم، لأنها تهتم بأركان التربية والتعليم.
- الدقة في اختيار الطالب المؤهل لأن يكون معلماً.
- تنويع الأساليب في التعليم دون الاعتماد على أسلوب واحد.
- سياسة القبول الصارمة في الجامعات تشكل هدراً للطاقات الشابة.
- تحديد واضح لأسس نظام الانتساب.
- تطبيق أحدث الوسائل الحديثة لتفعيل التعليم عن بعد.
- أن يراعى العامل المكاني في توزيع الكليات.

- الحرص على تحديد مسار الطلاب والطالبات حين القبول في الجامعات.
- التحول من المركزية في الجامعات.
- أن تكون هناك فلسفة واضحة في مسارنا التعليمي.
- أن يكون هناك تقويم موضوعي للتعليم الجامعي.
- أن يكون هناك جامعة في كل منطقة من مناطق المملكة.
- الاهتمام بتكامل العلوم والعلوم البيئية.
- أن يكون هناك إستراتيجيات لوجود عملية تعليمية تكاملية.
- أن يكون هناك انتخابات صادقة لترشيح عمداء الجامعات ومديريها.
- غياب دور المؤسسات التجارية عن العملية التعليمية.
- رفع ميزانية البحث العلمي، وجعل أوقاف خاصة للكليات في دعم البحث العلمي.
- أهمية إجراء دراسة استشرافية لمستقبل التعليم الحالي الحكومي والأهلي.
- مشكلة الطالبات قد تمتد إلى عشر سنوات ولا بد من دراسة المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة.

الجلسة الثالثة

تم في هذه الجلسة (الثالثة) مناقشة بعض القضايا المهمة، مستخلصة من الجلستين الأولى والثانية، وتم عرضها وتناولها بعمق، ودار الحوار في جوٍّ فاعل بناءً، وتمثل هذه القضايا في الآتي:

- بيئة التعليم الجامعي: القبول — عضو هيئة التدريس — الطالب وبنائه الفكري وتنمية مهاراته — الكتاب الجامعي — توفير التجهيزات التقنية الحديثة للجامعات — المباني — مراكز البحوث العلمية.
- برامج ومناهج التعليم العالي والفني ومواكبتها لحاجات المجتمع والتطورات المعاصرة، التوازن بين التخصصات العلمية والتطبيقية والنظرية، والتدريب المستمر وخدمة المجتمع.
- واقع التعليم الجامعي والفني والمهني؛ ومدى تلبية مخرجاته لحاجات سوق العمل وإسهامه في التنمية الشاملة.
- الواقع المالي والإداري والفني للجامعات، وإمكانية منحها استقلالاً مالياً وإدارياً يمكنها من تنفيذ برامجها الأكاديمية والبحثية.
- الاعتماد الأكاديمي؛ واقعه؛ أهدافه؛ وشروطه، وإيجاد مراكز تقويم جامعي.

وقد تم التوصل إلى بعض النتائج والتوصيات، ومن أبرزها:

- تطوير المناهج والقضاء على السلبيات مثل: تصوير الكتب، استغلال المدرس للطلاب من خلال فرض كتابه عليهم في الدراسة.
- تحدد أهداف المادة ويضع الأستاذ المراجع.
- إنشاء قنوات فضائية تعليمية حتى يستفيد منها أصحاب الأماكن البعيدة عن المدن.
- إعطاء الحرية في اختيار مراجع المادة لأعضاء هيئة التدريس.
- عدم حصر خريجي الثانوية العامة بالدراسة في الجامعات، بل توجيههم إلى الأماكن المؤهلة لحاجات سوق العمل.
- ليس هناك حوافز للمعيدين والمعيدات في جامعاتنا.
- تطوير أعضاء هيئة التدريس بالدورات التدريبية.
- عدم المساواة بين عضو هيئة التدريس والأعضاء المتعاقد معهم من خارج الوطن في الميزات كبديل السكن وغيره.
- عدم التعاون من قبل مراكز البحوث مع الباحث ووجود صعوبة في الحصول على الوثائق.
- إعداد تقويم مستمر لأعضاء هيئة التدريس المتعاقدين.
- إيجاد فرص في البرامج التأهيلية لخريجي الثانوية.
- هناك حاجة لزيادة أعضاء هيئة التدريس لسد العجز الحالي.
- التوسع في الجامعات لم يواكبه توسع في توافر وظائف لأعضاء هيئة التدريس.
- إيجاد دورات قصيرة الأجل في مراكز التدريب المهني.
- أهمية تفعيل النشاط الطلابي في الجامعات.
- إيجاد لجنة متخصصة من الجامعات لترشيد الطلاب في المرحلة الثانوية لأسس القبول والتسجيل في الجامعة.

